بدء فعاليات اللقاء السنوي الـ١٥ لهيئة المساحة الجيولوجية

الجند: أول مصنع للزجاج في اليمن شارف على الانجاز

اللقاء السنوي لتقييم ما تم انجازه بهدف تطوير قطاع التعدين

مدير عام الترويج: تم دراسة ٩٦ موقعا للعيون والابخرة المائية الحارة

■ ،،صنعاء/سبأ

بدأت أمس بصنعاء فعاليات اللقاء السنوي الموسع الخامس عشر لهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، ويقيم اللقاء الذي تنظمه الهيئة على مدى ثلاثة أيام، أعمال الهيئة المنفذة خلال العام الماضي وخاصة الأعمال الفنية المرتبطة بنشاط الهيئة البحثية والاستكشافية والأعمال المساعدة وجوانب التعاون الثنائي والأعمال الترويجية، إلى جانب مناقشة عدد من الابحاث المتعلقة بالزلازل والبراكين.

ويسلط اللقاء الضوء على أهم الاقاليم الاقتصادية التعدينية في اليمن والفرص الاستثمارية المتاحة فيها وكذا موضوعات حول الكوارث الطبيعية.

ويشارك في اللقاء المعنيون في الهيئة وفرعيها في عدن وحضرموت ومركز رصد ودراسة الزلازل والبراكين، وممثلون عن وزارات النفط والمعادن والتخطيط والتعاون الدولي والصناعة والتجارة والمياه والبيئة، والمالية والاشغال العامة والطرق والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وفي الافتتاح أكد رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الدكتور اسماعيل الجند، على اهمية عقد اللقاء السنوي لتقييم ما تم انجازه بهدف تطوير قطاع التعدين في اليمن.

واشار إلى ان قانون المناجم والمحاجر الجديد الذي صدر العام الماضي اعد وفق افضل الممارسات الدولية في مجال التعدين.. لافتا إلى اهمية الدور الذي تضطلع به الهيئة في دراسة التكوينات والمخاطر الطبيعية كالانهيارات والزلازل وغيرها من الظواهر الطبيعية.

وأكد الدكتور الجند اهمية التعاون الدولي خاصة في المجال البحثي والعلمي واهمية اضطلاع كوادر الهيئة بدورها في البحث عن الثروات الطبيعية.

وبذل المزيد من الجهود بما يتواكب ومتطلبات المرحلة بهدف ايجاد فرص عمل في هذا القطاع واستغلال الثروات الطبيعية.

ولفت إلى الجهود المبذولة في تنفيذ المتحف الجيولوجي بالهيئة والذي يعد اول متحف بالمنطقة بالتعاون مع بعض المانحين باعتباره متحفاً تعليمياً للزائرين والتعريف بالجيولوجيا والثروات المعدنية في اليمن، وبين الدكتور الجند ان الهيئة اعدت عددا من مشاريع الاقاليم المعدنية لمناطق واسعة ستوفر آلاف من فرص العمل.. مشيرا إلى ان عدداً من المانحين ابدوا اهتماما بهذه المشاريع.

وفي الجلسة العمل الاولى للقاء استعرض مدير عام الترويج بالهيئة الدكتور عامر الصبري الاقاليم المعدنية الاقتصادية في اليمن والفرص الاستثمارية الواعدة وما تم تحقيقه خلال الفترة الماضية في مجال صناعة الاسمنت وصناعة كربونات الكالسيوم، وكذا الأعمال المنجزة في اول منجم للزنك في جبل صلب.

واشار إلى ان اول مصنع للزجاج في اليمن شارف العمل فيه على الانتهاء والذي يقام في منطقة ثومة بمحافظة صنعاء وسيعمل على تغطية احتياجات اليمن من الزجاج، حيث يستورد اليمن بما قيمته اربعة مليارات ريال سنويا من الزجاج، وتطرق إلى مشروع تنمية الصناعة التعدينية والذي يشمل في مرحلته الاولى محافظات، الجوف مارب وشبوة التي تتواجد فيها معادن بكميات ونقاوة كبيرة .

وكذا نتائج دراسة جدوى انشاء خط سكة حديد وميناء للتصدير، إلى جانب مشروع المجمعات الصناعية لمناشير احجار البناء والزينة.

ولفت مدير عام الترويج إلى ما تم انجازه في مشروع الطاقة الحرارية الأرضية لاستغلالها في توليد الطاقة الكهربائية حيث تم دراسة ٩٦ موقعاً للعيون والابخرة المائية الحارة، وتحديد مواقع لحفر اول بئر للطاقة الحرارية الأرضية في منطقة الليسي بمحافظة ذمار.

فيما أشار المهندس منير المسني من مركز رصد ودراسة الزلازل والبراكين إلى ماخلفته الكوارث الطبيعية في اليابان مؤخرا من اثار والإجراءات التي اتخذت لمواجهتها، كما استعرض مشروعا لدراسة المخاطر الزلزالية لمدينة صنعاء بهدف المساعدة في التخطيط ووضع السياسات المناسبة للاستجابة المبكرة في إدارة المخاطر، وفي جلسة العمل الثانية استعرض الباحث محمد أمين، نشاط وأعمال مشروع التخريط الجيولوجي الذي يعد احد مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية بهدف بناء قاعدة البيانات الجيولوجية والطبوغرافية المتكاملة لليمن، واشار إلى اهمية مخرجات المشروع التي تتعدي القطاعات ذات الارتباط المباشر كقطاعات الثروة الطبيعية الكامنة مثل المعادن والنفط والغاز والمياه وغيرها من القطاعات، حيث تمثل المعطيات الجيولوجية احد المرتكزات الأساسية لصناعة القرار، فيما استعرض مختار الذبحاني نشاط وأعمال مشروع الدليل الطيفي لصخور الأساس الهادف إلى ايجاد ادلة طيفية مرجعية للصخور المنكشفة وشواذها لاختصار الجهد والزمن والتكلفة للأعمال الاستكشافية.

وانشاء قاعدة بيانات رقمية طيفية فضائية للجمهورية اليمنية كي تكون الأساس لاي مشروع ضمن خطة التنمية في قطاع التعدين والصخور الصناعية، وقدم علي العزاني نبذة عن نشاط وأعمال مشروع الخارطة الجيوبيئية، الهادف إلى مراجعة البيئة لمواقع تصريف المخلفات الصلبة للمدن الرئيسية والثانوية وحصر واسقاط مصادر التلوث وتحليل البيانات وحماية الموارد المائية وقياس تركيز غاز الرادون لمياه الشرب، واستعرض اشرف الجيلاني برنامج التعاون الثنائي في قطاع التعدين.

ضبط ٢٣٦ مخالفة تجارية في شهرين بالمحافظة

محافظ الحديدة يطلع على اجراءات الرقابة على الأسواق

■ ،، الحديدة/سبأ

اطلع محافظ الحديدة أكرم عبدالله عطية أمس على أنشطة مكتب الصناعة والتجارة بالمحافظة خاصة ما يتعلق بمتابعة المخالفات التي تحدث من بعض التجار.

ووجه المحافظ مكتب الصناعة والتجارة بالنزول الميداني لمراقبة الأسعار في الأسواق والمحلات التجارية وكذا الاطلاع على عمليات الوزن في الافران بالمحافظة.

واستعرض مدير عام مكتب الصناعة والتجارة عبدالعليم الدرويش أهم الأنشطة التي نفذها المكتب ومنها ضبط المخالفات التي بلغت ٢٣٦ مخالفة تجارية خلال الفترة يناير- فبراير ٢٠١١م تم احالتها إلى الأجهزة القضائية.

وأشار إلى أن كميات القمح الواصلة إلى المحافظة خلال نفس الفترة بلغت ٣٣ مليونا و٥٢٥ألفا و٢٩٤ كيسا اضافة إلى ١٢ مليونا و٢٩٧ ألفا و٦٤٠ كيسا من الذرة.

ولفت إلى أن المكتب منح ٣٨٠ سجلا تجاريا لكافة الفئات إضافة إلى تجديد ٥٠٩ سجلات أخرى.. مشيرا إلى أن عدد المقيدين الجدد في السجل الصناعي خمسة والمجددين ٣٥ سجلا.

وبين مدير مكتب الصناعة أن عدد المخالفات التموينية خلال العام الماضي بلغ ٦٦٦ مخالفة تم احالة ٢٩١ مخالفة إلى النيابة العامة .

١,٨ مليار ريال إيرادات المؤسسة العامة للتأمينات بتعز

■ **تعز/سبأ**

حققت فرع المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية بتعز خلال العام الماضي إيرادات بلغت ملياراً و٨٠٩ ملايين و٤٩٦ ألف ريال بنسبة زيادة عن ٢٠٠٩م قدرها٩١٪.

وأوضح مدير عام الفرع شوقي قاسم سعيد لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن النفقات التامينية، معاشات وتعويضات، للعام ٢٠١٠م بلغت ٥٠٧ ملايين و٦٢ ألف ريال.

ولفت إلى أن عدد المؤمن عليهم وصل إلى ٢٤ ألفاً و٢١٠ حالات بزيادة ألف و٣١٠ عن ٢٠٠٩م فيما وصل عدد المنشات المسجلة لدى الفرع إلى ألف و٤١٤ منشاة.

ودعا مدير عام الفرع المشمولين بقانون التامينات الاجتماعية المبادرة إلى التسجيل ضمانا لحقوق العاملين لديهم كواجب ومسؤولية اخلاقية قبل أن يكون التزاماً قانونياً.

تأهيل ١٥٠ مشاركا حول ضريبة الدخل بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

السنفي: قانون ضريبة الدخل يعتبر أهم ركائز برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي

■ ،،صنعاء/سبأ

بدأت بالجهاز المركز للرقابة والمحاسبة بصنعاء أمس دورة تعريفية حول ضرائب الدخل بمشاركة ١٥٠ مشاركا من رئاسة الجهاز وفروعه على مدى خمسة أيام.

وفي الدورة أكد رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبدالله السنفي اهمية الدورة بالتعريف بقانون ضريبة الدخل الذي يعتبر أهم ركائز برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الشاملا الذي انتهجته الحكومة.

وأشار إلى ان الدورة تهدف إلى تعريف المشاركين بالنصوص القانونية التي تضمنها قانون ضريبة الدخل رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م ومقارنتها مع القانون السابق رقم ٣١ لسنة ١٩٩١م والمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٩م.

ولفت إلى أن الدورة التي تقام بالتعاون مع مصلحة الضرائب ستمكن المشاركين من معرفة الإجراءات القانونية والمتعلقة بالاقرارات الضريبية التي تقدمها الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز، وكذا معرفة مهام الجهاز في اعتماد الاقرارات الضريبية المقدمة من الوحدات الخاصة لرقابة الجهاز والمسؤولية القانونية على الجهاز في هذا الشأن.

وأكد ضرورة التعاون والتنسيق بين الجهات الرقابية في الحد من التهرب الضريبي وأحكام الرقابة على عملية التحصيل، مشيداً بجهود القائمين على تنفيذ هذه الدورة التي ستعمل على رفع المستوى المهني لكوادر الجهاز.

بدء أعمال التوسعة لمركز التدريب بالمصفاة

٤٠ متدربة يستفدن من دورة الصناعات الصغيرة بعدن

■ ،،عدن/سبأ

تشارك ٤٠ متدربة من محافظة عدن في دورة تدريبية بدأت أمس بالمحافظة في مجال الصناعات الغذائية للفنادق السياحية.

تتلقى المشاركات في الدورة التي تنظمها على مدى أسبوع جمعية التضامن التنموية النسوية بعدن، محاضرات حول الطرق والاساليب الحديثة لفن الطباخة واعدادها حسب رغبات النزلاء وبمواصفات راقية.

ويتضمن برنامج الدورة تطبيقات عملية في عدد من فنادق عدن والذي ستستوعب المشاركات كمتعاقدات للعمل فيها ومتابعة إجراءات توظيفهن عبر مكتب الخدمة المدنية والتامينات بعدن.

حضر افتتاح الدورة رئيسة الجمعية الدكتورة خديجة جامع.

على صعيد آخر بدأ فريق فني متخصص أمس الأعمال التنفيذية لتطوير وتوسعة مركز التدريب والتأهيل بمصفاة عدن لتكرير النفط الخام لتحويله إلى مركز اقليمي بتمويل حكومي .

وذكر نائب مدير عام مركز التدريب والتاهيل للمصفاة المهندس فهد العراسي لوكالة الانباء اليمنية /سبا/ أن عملية التوسعة والتي تنفذها شركة الخليج للبيوت الجاهزة يشرف عليها سبعة من كبار المتخصصين والاستشاريين والمهندسين في الشركة .

وأوضح أنه سيتم خلال هذه الأعمال توسعة المركز بأقسامه المختلفة الميكانيكا والصيانة والبتروكيمات والصناعات النفطية والغاز والمختبرات التحليلية للمشتقات ونظام الحاسوب الآلي والصناعة الحديدية الصغيرة والطاقة والتوليد، إضافة إلى أقسام المراقبة الالكترونية وأقسام أخرى متنوعة بما فيها قسم للترجمة الانجليزية والعربية الانجليزية والفرنسية.. مبينا بان المركز في حال الانتهاء من أعمال التوسعة بعد٥ أشهر سيستوعب تدريب وتأهيل عاملين من الدول المجاورة لليمن والبلدان العربية التي تتواجد فيها مصافي لتكرير النفط.

٤,٥ مليارات ريال لتنفيذ مشاريع تنموية بوادي وصحراء حضرموت

■ ،،سيئون/ سبأ

بلغ قيمة المشاريع التنموية المنفذة بوادي وصحراء حضرموت ضمن البرنامج الاستثماري للعام الماضي ٤ مليارات و٤١٢ مليوناً و٩١٩ ألف ريال.

وأوضح تقرير مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالوادي والصحراء تلقت وكالة الأنباء اليمنية سبأ نسخة منه أن البرنامج الاستثماري لمديريات وادي وصحراء محافظة حضرموت للعام الماضي استهدف ٣٣٤ مشروعا تنمويا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا بتكلفة ٨ مليارات و٧٢٧ مليوناً و٧١٢ ألف ريال.

وبين التقرير أن مشاريع السلطة المحلية والمركزية بلغت ١٤٢ مشروعا بتكلفة ٧ مليارات و٨٤٢ مليوناً و٨٧٠ ألف ريال، فيما بلغت النفقات الفعلية لنفس العام ٤ مليارات و٤١٢ مليوناً و٩١٩ ألف ريال.

وأشار التقرير إلى أن عدد مشاريع السلطة المحلية بلغت ١٩٢ مشروعا بتكلفة ٨٨٤ مليوناً و٨٤٢ ألف ريال .. موضحا أنه تم الانتهاء من ١١٦ مشروعا وانجاز ٧٠٪ من ٣٢ مشروعا، وانجاز ٣٠٪ من ٥ مشاريع أخرى فيما لم يبدأ العمل في التسعة مشاريع المتبقية نظرا لعدم توفر مواقع خاصة بها.

وذكر التقرير أن التكلفة الاستثمارية المخصصة لمشاريع السلطة المركزية ضمن البرنامج الاستثماري بلغت ٧ مليارات و٨٤٢ مليوناً و٨٧٠ ألف ريال موزعة على ١٤٢ مشروعا فيما بلغت النفقات الفعلية ٣ مليارات و٧٥٤ مليوناً و٣٠٧ آلاف ريال.

عبر ٢٢ مكتباً

هيئة البريد بوادي وصحراء حضرموت تقدم خدمات متميزة للمواطنين

■ ،،سيئون/ عامر عيظة الجابري

شهدت الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي بوادي وصحراء حضرموت نشاطا ملحوظا يتمثل في تقديم العديد من الخدمات البريدية والمالية عبر المكاتب المتواجدة في مختلف المديريات والمناطق بالوادي والبالغ عددها ٢٢ مكتبا بريديا تقدم عددا من الخدمات البريدية والمالية حيث شملت الخدمات البريدية المقدمة خدمة البريد الممتاز والمسجل والعادي والدعائي والنقل والطرود كما شملت الخدمات المالية خدمة الحوالات والتوفير البريدي والحسابات الجارية وخدمة دفع المرتبات للجهاز الحكومي والمدني والعسكري ودفع المعونات للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية وخدمة تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف الثابت والنقال بالإضافة إلى خدمة سهاري وخدمة الصراف الآلي ونقاط البيع بالإضافة إلى تحصيل فواتير المياه لمديريتي القطن وشبام.

أوضح ذلك الاخ إبراهيم عبدالرحمن باشعيب مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي بوادي وصحراء حضرموت أن خدمات البريد تصل إلى مختلف مديريات الوادي والصحراء مؤكدا أن فتح وإعادة تشغيل بعض المكاتب البريدية مستقبلا منها مكتب ثمود والعبر والغرف وقسم ومدوده والبويرقات والسحيل والقرن بهدف تقديم خدماتها لمواطني تلك المناطق لافتا إلى أن هناك مطالبة بعمل ثلاثة صرافات آلية لخدمة الزبائن في كل من مديرية القطن ومديرية تريم ومنطقة قريو بجانب كهرباء وادي حضرموت وإن شاء الله تتم الموافقة عليه قريبا ..

شاكرا للسلطة المحلية بالوادي وقيادة الهيئة العامة بالمركز صنعاء على تذليل الصعوبات التي تواجه العمل ودعمها الكامل لتحويل إدارة بريد سيئون إلى إدارة عامة ابتداء من عام ٢٠١٠م.

اليمن بصدد استكمال وتجهيز "٧٠" معهدا فنيا حتى العام ٢٠١٤م

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

أكدت دراسة حديثة أن العمالة اليمنية تشكل البديل الأفضل للعمالة الأجنبية في الخليج العربي، كما أن زيادة حصة اليمن من حجم العمالة في الخليج أكبر دعم اقتصادي قد تقدمه دول الخليج لليمن.

وأوضحت الدراسة الموسومة بمجالات العمل المتاحة في سوق العمل الخليجية والتي أعدها ناجي الحرازي أن الفرص المتاحة للعمالة اليمنية الماهرة في الخليج ستعمل على امتصاص القوى العاملة الكبيرة العاطلة باليمن، وخاصة بعد المباحثات اليمنية الخليجية الأخيرة والتي أعطت الأولوية للعمالة اليمنية شريطة توفير الاختصاصات المطلوبة وتقديمها للمجلس للعمل على استيعابها فضلاً عن إبداء المملكة العربية السعودية موافقتها بقبول ١٠ آلاف عامل شهرياً بشرط تمتعهم بالمؤهلات والمهارات التي تضمن لهم المنافسة.

وبحسب الدراسة فإن دول مجلس التعاون الخليجي تستطيع منح اليمن نسبة ٢٠٪ من قوة العمل المشتغلة في قطاعات (التجارة، والمطاعم، والفنادق، والصيانة، والبناء والتشييد)، مما يساهم في استيعاب ٩٠٠ ألف عامل يمني، مما سيساعد في حل الاختناقات التي يواجهها سوق العمل في البلاد ويحد من نسبة البطالة (حسب ما جاء في الدراسة).

مشيرة إلى أن ٨٢٪ في المتوسط من إجمالي قوة العمل الوافدة في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت على التوالي هم أساساً من ذوي المهارة المحدودة، والبعض منها تحمل مؤهل تعليمي دون الثانوية كما أن هناك فرص عمل لها علاقة بمخرجات التعليم المهني في اليمن، لكن تبقى المعضلة في كيفية تواصل هؤلاء الذين لم يتسن لهم العثور على فرص عمل في الداخل، مع الفرص المتاحة في دول الخليج.

وأكدت أن أصحاب التخصصات الفنية والمهنية اليمنية يمكنهم المنافسة إذا ما أتيحت لهم الفرصة، وتوفرت التسهيلات الممنوحة أو التي يتمتع بها غيرهم من حملة جوازات السفر غير اليمنية حيث تشير المعلومات المتوفرة إلى أن العامل أو الموظف أو الطبيب اليمني وغيرهم من أصحاب القدرات والمؤهلات لا يقلون كفاءة عن غيرهم، وبالتالي فإن بإمكانهم المنافسة إذا ما أتيحت لهم الفرصة، وتوفرت التسهيلات الممنوحة أو التي يتمتع بها غيرهم.

وبينت أن فرص العمل المتوفرة والتي يمكن للعمالة اليمنية العمل فيها المجالات الخدمية (فنادق ومطاعم ووسائل نقل - عامة أو خاصة - وخدمات منزلية) والإنشاءات والمقاولات المعمارية (مبان وطرق ومنشآت خدمية) والمجالات الصحية (حيث نلاحظ استقرار العديد من الأطباء اليمنيين في مستشفيات الخليج) بالإضافة إلى القطاع حكومي (وظائف حكومية مكتبية وتعليمية وصحية ودينية (في المساجد) وغيرها)

وكذا المجالات التعليمية (في المعاهد والجامعات الخليجية التي باتت تستعين بالخبرات اليمنية) وما تبقى من القطاع الخاص (تجارة ومصارف واستثمارات مهام سكرتارية وتقنية معلومات وإعلام إضافة إلى العمالة الالكترونية - هندسة، كمبيوتر، برمجيات - وغيرها) كما بدأت الحكومة اليمنية إجراءات عملية تستهدف تحديث احتياجات سوق العمل وتأهيل عمالة يمنية ماهرة تلبي احتياجات السوق المحلية والخليجي حيث كشف تقرير حكومي حديث عن استكمال إعادة تأهيل "٦٤" معهداً متخصصا في التعليم الصناعي والزراعي والتجاري والفندقي والسمكي موزعة على كافة محافظات الجمهورية.. مبينا أنه تم تشغيل ستة معاهد من إجمالي "٢٢" معهدا قيد التجهيز حالياً.

ولفت التقرير إلى أن اليمن بصدد استكمال إنشاء وتجهيز "٧٠" معهدا بحلول العام ٢٠١٤م تنفيذا لإستراتيجية حكومية دشن تنفيذها في العام ٢٠٠٤م بهدف خلق بنية تحتية للتعليم المتخصص المتوائم واحتياجات السوق.